

الاختلالات المستمرة في الاقتصاد العالمي والأزمات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على البلدان النامية بوجه خاص . وينبغي أن يقدم التقرير تحليلاً مشتركاً بين القطاعات للاتجاهات والقضايا والسياسات في الأطر الوطنية والإقليمية والدولية . وينبغي أن يغطي أساليب التغلب على العقبات التي تعترض سبيل التقدم الاجتماعي ، والعلاقة بين السلم والتنمية ، والحاجة إلى نزع السلاح ، والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية الدولية الرئيسية ، على نحو يتفق مع الأولويات التي حددتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٧ - وينبغي كذلك أن يتضمن التقرير التالي تحليلاً أكثر استفاضة لأثر التكنولوجيات الجديدة الناشئة عن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية ، وخاصة في البلدان النامية . وينبغي أن يحلل التقدم المحرز فيما يتعلق بنشر التكنولوجيات الملائمة على الصعيد الدولي ، وتطبيق التكنولوجيات من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية في البلدان النامية .

٢٢/١٩٨٥ - خبرة البلدان في تعزيز الحركة التعاونية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٤٥٩ (د - ٢٣) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٣٢٧٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٧/٣١ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، و ٤٧/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٨/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، وإلى قرار المجلس ١٥/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ،

ورغبة منه في تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(٥٤) ،

وإذ يضع في اعتباره أهمية إنشاء التعاونيات ونموها باعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة لجميع أفراد المجتمع ،

وإذ يعيد تأكيد أهمية الدور الذي تؤديه التعاونيات في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية ،

وإذ يدرك ضرورة البرامج التدريبية والتعليمية على مختلف الأصعدة من أجل تنمية التعاونيات وتويعها وإضفاء الصبغة المهنية على إدارتها ،

واقتراناً منه بأن تبادل البلدان لخبراتها المتعلقة بالحركة التعاونية يؤدي دوراً أساسياً في دعم التعاونيات لما فيه فائدة أعضائها وفي تذليل الصعاب التي تعترض تنمية مختلف التعاونيات ،

لتردي الحالة الاجتماعية تأثيراً خطيراً بصورة خاصة في مناطق وبلدان معينة ، ولا سيما في مجالي العالة وتوزيع الدخل . ورغم أن اتخاذ تدابير إضافية مطلوب من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي فإن التنمية الاقتصادية تعد شرطاً أساسياً مسبقاً . وقد تم التأكيد على أنه يمكن أن يكون للتغيير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية تأثير إيجابي يساعد على تخليص المجتمعات من المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها . وقد أصبح لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد أهمية كبيرة من أجل التقدم الاجتماعي .

١٠ - وينبغي أن تستخدم الحكومات والمجتمعات والسلطات المحلية والمنظمات الطوعية ، على نحو رشيد ، مختلف الموارد المتاحة . وذلك لمعالجة الحالة الاجتماعية المدهورة ، مع إيلاء مزيد من العناية لأهم جوانب التنمية الاجتماعية وأكثرها استحقاقاً لها .

١١ - ويتضح جلياً من تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم والمناقشة التي دارت بشأن التقرير في اللجنة أن النهج الحالية المبعة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لم تفلح دائماً في حل مشاكل الفقر العام والمخلف . فهناك حاجة إلى اتباع أساليب إنمائية بديلة ، تنطوي بصورة خاصة على مشاركة أكثر فعالية من جانب الشعب . وقد بدأ ظهور احتمالات مبشرة بإحراز تقدم في المستقبل صوب التحسين الاجتماعي في البلدان المتقدمة النمو . وظهرت عجائب تكنولوجية في تلك البلدان استوعبتها اجتماعياً بسرعة ملحوظة . ونسبة إمكانية لتطبيق التكنولوجيات الموجودة بالفعل وتكنولوجيات المستقبل من أجل تحسين الحياة الاجتماعية المنتجة في البلدان النامية .

١٢ - وينبغي رصد الحالة الاجتماعية بعمق وبانظام ، مع إيلاء انتباه خاص لطريقة تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث .

ثانياً - تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم

١٣ - تعرب اللجنة ، وعياً منها لمسؤوليتها الممنثلة في النظر بجدية في القضايا المطروحة أمامها ومناقشتها ، عن قلقها حيال التأخر الكبير في تعميم الوثائق ، بما في ذلك تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم^(٥٥) ، ونحث الأمين العام على أن يكفل توزيع الوثائق والتقرير المقرر أن تنظر فيها اللجنة ، وفقاً لأحكام النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٤ - وصرى اللجنة أن المقرر عن الحالة الاجتماعية في العالم سيخدم أغراض تحليل الحالة الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية في العالم بشكل أفضل إذا تم إعداده على فترات مدتها أربع سنوات ، إذ يعطي ذلك مهلة معقولة لناس الغير .

١٥ - وفيما يتعلق بالدورات التي تعقد في السنوات التي تخلل ذلك ، ينبغي أن يعرض على اللجنة مشروع إظهار للتقرير الثاني عن الحالة الاجتماعية في العالم ، كي ينسني لها أن تنفذ باقتراحات بشأن إعداد التقرير ، وكذلك تقرير مسكمل عن القضاء والاتجاهات الرئيسية ذات الأهمية الدولية التي يكون قد ظهرت بعد إعداد التقرير السابق عن الحالة الاجتماعية في العالم .

١٦ - وينبغي أن يعرض التقرير الثاني عن الحالة الاجتماعية في العالم لتقدم نظرة عامة للاتجاهات ، في إطار التنمية الشاملة ، ولأثر

(٥٤) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

(ح) الصعوبات التي تواجهها البلدان في مجال إنشاء التعاونيات وتميئتها ، وخبرتها في تذليل تلك الصعوبات ؛
(ط) التقدم المحرز في تدعيم أنشطة الانتقال « من حركة إلى أخرى » ؛

(ي) التقدم المحرز في تشجيع الانضمام إلى عضوية التعاونيات وتشجيع نموها ؛

٥ - يرجو كذلك من الأمين العام أن يقدم ذلك التقرير عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين للنظر فيه في إطار البند المعنون « خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي » .

الجلسة العامة ٢٣

٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥

٢٣/١٩٨٥ - الشباب في العالم المعاصر

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يلاحظ باهتمام بالغ الأهمية التي تعلقها الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة على اهتمامات الشباب ،

وإذ يشير إلى قراراته ١٦/١٩٧٩ المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، و ١٦/١٩٨١ المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، و ١٤/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ بشأن الشباب في العالم المعاصر ، وإلى قرار الجمعية العامة ٢٢/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلام ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أن إعلان إشراك الشباب مُنل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب^(٥٦) مازال يهيئ أساساً مقيداً وحافزاً على مزيد من العمل في ميدان الشباب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ،

واقتراناً منه بأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودعمها شرطان لا بد منها لتهيئة مستقبل آمن سعيد للشباب في جميع البلدان ،

وإذ يسلم بأهمية إدماج الشباب في الحياة العامة للمجتمع وأخذ حاجات الشباب الخاصة في الاعتبار الكامل عند وضع الخطط والبرامج الوطنية ،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة تكثيف وتوحيد جهود الأمم المتحدة من أجل تنفيذ نهج منسق وعملي إزاء برامج الشباب التي

واقتراناً منه بأهمية الدور الذي يمكن للتعاونيات أن تؤديه في مختلف قطاعات الاقتصاد في تحسين إنتاج الأغذية وتسويقها واستهلاكها ، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الخاصة من السكان ،
١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن خبرة البلدان في تعزيز الحركة التعاونية^(٥٥) ؛

٢ - يدعو اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة المعنية إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز الحركة التعاونية باعتبارها أداة فعالة لتحسين رفاه الجميع ولاسيما الفئات الخاصة من السكان ؛

٣ - يدعو الأمين العام إلى تضمين المنشورات الدورية ذات الصلة التي تصدرها الأمم المتحدة ، المعلومات والبيانات المناسبة عن الحركة التعاونية في البلدان النامية والمتقدمة النمو ؛

٤ - يرجو من الأمين العام أن يعد ، بالتساور مع الدول الأعضاء ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، ومع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية ، تقريراً شاملاً عن الخبرة الوطنية في تعزيز الحركة التعاونية ، مستفيداً من الأعمال الجارية بالفعل في الجهات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، ومولياً اهتماماً خاصاً للجوانب النالية للمسألة بين أمور أخرى ؛

(أ) دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ، ولاسيما في المناطق الريفية ؛

(ب) دور التعاونيات الزراعية ، وتعاونيات الادخار ، وتعاونيات الحرف اليدوية وغيرها من أنواع المنظمات التعاونية في مجال إنتاج الأغذية والسلع والخدمات المتصلة بها وتسويقها واستهلاكها ؛

(ج) دور المنظمات التعاونية والمنظمات شبه التعاونية في تعزيز تنمية المناطق الحضرية ؛

(د) مشاركة جميع فئات الشعب ، بمن فيهم النساء والشباب والمعوقون والمسنون ، في التعاونيات ؛

(هـ) مشاركة الفلاحين ، بما في ذلك الفلاحون عديمو الملكية ، في التعاونيات ؛

(و) دور المساندة الحكومية ومداها في تعزيز التعاونيات ؛

(ز) البرامج التدريبية والتعليمية الرامية إلى تعزيز فعالية التعاونيات وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات أعضائها ؛